|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: PL.2** | **الوثيقة C25/81-A** |
|  | **2 يونيو 2025** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| مساهمة مقدمة من نيجيريا |
| تعزيز صمود الكبلات البحرية - الهيئة الاستشارية الدولية المعنية بصمود الكبلات البحرية وقمة أبوجا لعام 2025 |
| **الغرض**تقدم هذه الوثيقة معلومات محدَّثة عن الهيئة الاستشارية الدولية لصمود الكبلات البحرية، التي أنشأها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) واللجنة الدولية لحماية الكبلات (ICPC)، وعن [القمة الدولية لصمود الكبلات البحرية لعام 2025](https://www.itu.int/digital-resilience/submarine-cables/events/about-nigeria-summit/#/ar) التي استضافتها نيجيريا في أبوجا يومي 26 و27 فبراير 2025.**الإجراء المطلوب من المجلس**يُدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بهذه الوثيقة. |

# 1 مقدمة

1.1 تعد كبلات الاتصالات البحرية شريان الحياة والعمود الفقري للاقتصاد الرقمي العالمي، إذ تمكِّن الاتصالات والتجارة والإدارة والرعاية الصحية والتعليم. وتيسر هذه الكبلات أكثر من %99 من تبادل البيانات على الصعيد الدولي.

2.1 ومع ذلك، فإن تأثرها بالأنشطة البشرية، من قبيل صيد الأسماك والرسو والكوارث الطبيعية وتقادم البنية التحتية، يشكل مخاطر نظامية. ففي عام 2024 وحده، تسببت أكثر من 200 حالة عطل في الكبلات في تعطيل التوصيلية لمليارات المستخدمين، وتكبدت الاقتصادات خسائر كبيرة خلال فترات الانقطاع الرئيسية.

# 2 الهيئة الاستشارية الدولية المعنية بصمود الكبلات البحرية

1.2 أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بشراكة مع اللجنة الدولية لحماية الكبلات (ICPC) في نوفمبر 2024 [الهيئة الاستشارية الدولية المعنية بصمود الكبلات البحرية](https://www.itu.int/digital-resilience/submarine-cables/advisory-body/#/ar) (المشار إليها فيما يلي باسم "الهيئة الاستشارية")، بهدف تعزيز الحوار والتعاون بشأن السبل والوسائل المحتملة لتحسين صمود هذه البنية التحتية الحيوية التي تدعم الاتصالات والاقتصاد الرقمي على الصعيد العالمي. وتهدف الهيئة الاستشارية، التي يشترك في رئاستها معالي الوزير بوسون تيجاني، وزير الاتصالات والابتكار والاقتصاد الرقمي في جمهورية نيجيريا الاتحادية، والأستاذة ساندرا ماكسيميانو، رئيسة مجلس إدارة هيئة الاتصالات الوطنية في جمهورية البرتغال (ANACOM)، إلى دراسة سبل تحسين عدة مجالات منها صيانة الكبلات، ومنع الأضرار الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأنشطة البشرية العرضية، وضمان سرعة استعادة الخدمة بعد الانقطاعات، وزيادة التكرار، وتعزيز الممارسات المستدامة في الصناعة.

2.2 وتضم الهيئة الاستشارية، التي تبلغ مدة ولايتها الأولية سنتين، 42 عضواً من قادة وخبراء القطاعين العام والخاص، منهم ممثلون لمشغلي الكبلات البحرية وشركات الاتصالات والوكالات الحكومية والسلطات البحرية والمنظمات الدولية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعمل كجهات استشارية.

3.2 وقد أنشئت الهيئة الاستشارية من خلال عملية مفتوحة، دُعي فيها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من دوائر الصناعة والكيانات الأكاديمية والكيانات الأخرى ذات الصلة، إلى الإعراب عن اهتمامهم بالمشاركة. وكان الهدف ضمان تنوع الآراء لمعالجة القضايا المعقدة المتعلقة بصمود الكبلات البحرية من وجهات نظر متعددة، ما يضمن أن تكون الحلول شاملة وقابلة للتطبيق عالمياً.

4.2 وقد اختير الأعضاء على أساس خبرتهم ودورهم في المجالات ذات الصلة من قبيل تكنولوجيا الكبلات البحرية والأسواق المرتبطة بها، وسياسة الاتصالات، والقانون، والبنية التحتية الرقمية. وشملت المعايير أيضاً التنوع الجغرافي، وتمثيل القطاعين العام والخاص، والالتزام برسالة الهيئة الاستشارية.

5.2 وستجتمع الهيئة الاستشارية مرتين في السنة على الأقل. وقد عُقد الاجتماع الافتراضي الأول للهيئة الاستشارية في ديسمبر 2024، وعُقد الاجتماع الحضوري الأول للهيئة الاستشارية على هامش القمة الدولية لصمود الكبلات البحرية لعام 2025 التي عُقدت في أبوجا، نيجيريا، يومي 26 و27 فبراير 2025.

6.2 واتفقت الهيئة الاستشارية، في اجتماعها خلال قمة أبوجا، على إنشاء أفرقة عمل تركز على تحديد المخاطر ورصدها والتخفيف من حدتها، فضلاً عن التوصيلية والتنوع الجغرافي لنقاط ومسارات توصيل الكبل البحري بالشبكة الأرضية، ونشر الكبلات وإصلاحها في الوقت المناسب.

# 3 القمة الدولية لصمود الكبلات البحرية لعام 2025، أبوجا، نيجيريا

1.3 استضافت وزارة الاتصالات والابتكار والاقتصاد الرقمي في نيجيريا، يومي 26 و27 فبراير 2025، القمة التي جمعت أكثر من 250 كياناً من الحكومات وقادة الصناعة والخبراء لمناقشة سبل تعزيز صمود الكبلات البحرية للاتصالات من أجل حماية مستقبلنا الرقمي.

2.3 ويتضمن إعلان القمة الختامي (الوارد في [الملحق A](#Annex_A))، الذي أعدته الهيئة الاستشارية، التزاماً بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز صمود كبلات الاتصالات البحرية، يركز على إجراءات تبدأ من زيادة التعاون وتصل إلى التقدم التقني. ومجالات التركيز الرئيسية هي التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الكبلات البحرية، وتسريع الإصلاحات، وسد فجوات التوصيلية في المناطق التي تعاني من شح الخدمات.

# 4 الخطوات التالية

1.4 تعمل الهيئة الاستشارية حالياً على إنشاء أفرقة العمل الثلاثة. وقد انتهت عملية الترشيح، وستبدأ الأفرقة عملها في أوائل يونيو 2025. وتضم أفرقة العمل هذه ما مجموعه 165 عضواً من الخبراء المرشحين من الحكومات والصناعة والهيئات الأكاديمية والمنظمات الدولية، وتمثل شريحة متنوعة من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. ويشترك في قيادة كل فريق عمل ميسِّران معيَّنان، وسيعمل كل فريق على إعداد نواتج متنوعة بحلول أوائل عام 2026. ومن المحتمل أن تشمل هذه النواتج أفضل الممارسات ودراسات الحالة وغيرها من النواتج الرامية إلى تعزيز صمود البنية التحتية للكبلات البحرية في جميع أنحاء العالم.

***الملحقات:*** *1*

الملحق A

إعلان أبوجا بشأن صمود الكبلات البحرية

إعلان الهيئة الاستشارية الدولية المعنية بصمود الكبلات البحرية (المتفق عليه في الهيئة الاستشارية الدولية المعنية بصمود الكبلات البحرية يوم 26 فبراير 2025)، أبوجا، نيجيريا

نحن، أعضاء الهيئة الاستشارية الدولية المعنية بصمود الكبلات البحرية، ندرك الدور الحيوي الذي تؤديه كبلات الاتصالات البحرية لإتاحة التوصيلية العالمية، وتمكين النمو الاقتصادي، ودعم التحول الرقمي. فهي بنية تحتية بالغة الأهمية وينبغي احترامها وفقاً للقانون الدولي.

وبروح التعاون والتفاهم المشترك، نعتمد هذا الإعلان كإطار لتعزيز صمود هذه البنية التحتية الحيوية وتشجيع الجهود التعاونية لدعمها.

# 1 الاعتراف بالبنية التحتية الحيوية

**ندرك الدور الأساسي الذي تؤديه كبلات الاتصالات البحرية كبنية تحتية بالغة الأهمية في تمكين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والحكومية العالمية من خلال أنظمة الاتصالات الموصولة بينياً، إذ تنقل أكثر من** %99 **من حركة البيانات بين القارات.**

# 2 توطيد حماية الكبلات من خلال التخفيف من المخاطر

**نؤكد أهمية تحديد مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها أنظمة الكبلات البحرية والتخفيف من حدتها، بما في ذلك الأحداث الطبيعية والأضرار البحرية العرضية، من خلال تبادل المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات ذات الصلة في الوقت المناسب، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ونشجع على تعزيز التدابير الكافية واللازمة للتخفيف والاستعادة من أجل الحد من حجم ونطاق الأضرار التي تلحق بالكبلات.**

# 3 تعزيز تنوع المسارات ونقاط توصيل الكبل البحري بالشبكة الأرضية لتعزيز الصمود والاستمرارية

**إننا، إذ ندرك أن كبلات الاتصالات البحرية بالغة الأهمية بالنسبة للنظام الإيكولوجي الرقمي من المنظور الاستراتيجي والاقتصادي ومنظور السلامة والأمن والاستقلالية الاستراتيجية، نشجع على تطوير بنية تحتية متنوعة جغرافياً، من خلال جميع نُهج التمويل الممكنة بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للتخفيف من الانقطاعات المحتملة، وزيادة القدرة على الصمود، والحفاظ على التوصيلية، وضمان عدم ترك أي منطقة معزولة.**

# 4 تسهيل النشر والإصلاح في الوقت المناسب

نشجع على وضع سياسات وممارسات حكومية كفيلة بتسريع نشر أنظمة كبلات بحرية جديدة، وضمان صيانة الكبلات المتضررة وإصلاحها في الوقت المناسب، وتعزيز عمليات إصدار التصاريح المبسَّطة، والحفاظ على المخزونات/قطع الغيار، ومواصلة دعم تطوير النظام الإيكولوجي لتركيب الكبلات البحرية وإصلاحها.

# 5 تعزيز التعاون العالمي

نشجع التعاون الدولي بين الحكومات وهيئات التنظيم الوطنية ومراكز البحوث والجامعات وأصحاب المصلحة من دوائر الصناعة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لمواجهة التحديات المشتركة ودعم التشغيل المستمر لشبكات الكبلات البحرية.

# 6 النهوض بالنهج المستدامة

نلتزم بالقانون الدولي، ونعزز مبادئ أفضل الممارسات والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن كبلات الاتصالات البحرية. وندعم اعتماد التخطيط القائم على المخاطر المادية والممارسات المستدامة بيئياً بالاستناد إلى أفضل الأسس العلمية المتاحة في تخطيط ونشر وصيانة الكبلات البحرية، ما يضمن الإدارة المسؤولة للبيئات الطبيعية والبحرية.

# 7 تعزيز الابتكار التكنولوجي

نؤكد قيمة التكنولوجيات والحلول المبتكرة التي من شأنها أن تخفف من مخاطر الأضرار وتعزز صمود وكفاءة أنظمة الكبلات البحرية، لضمان استمرار تشغيلها وبقائها متينة وموثوقة.

# 8 تيسير بناء القدرات

ندعو إلى تطوير منصات لتبادل المعرفة وبرامج تدريبية لتعزيز قدرة جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، على إدارة أنظمة الكبلات البحرية وحمايتها وإصلاحها بفعالية وكفاءة.

# 9 الاستعداد لتلبية احتياجات التوصيلية الحالية والمستقبلية

إنا، إذ ندرك النمو السريع في إرسال البيانات على الصعيد العالمي واعتماد النظام الإيكولوجي الرقمي بأكمله على هذه التوصيلية، نؤيد الجهود الرامية إلى ضمان قدرة البنية التحتية للكبلات البحرية على تلبية متطلبات مستقبل رقمي متاح للجميع ومستقر ومفتوح، ومعالجة الفجوة الرقمية الحالية، بوسائل منها الاستثمار في أنظمة كبلات جديدة، وتحديث المسارات القائمة، وتحسين تخطيط القدرات.

# 10 تشجيع الوعي الاستباقي بالمخاطر

نشجع على إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر واتباع نُهج تعاونية بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات ومشغلو الكبلات وموردو الأنظمة ومقدمو خدمات الصيانة، لتحديد ومعالجة المخاطر والتحديات في أنظمة الكبلات البحرية، ما يسهم في تعزيز الصمود والتأهب على المدى الطويل.

# 11 استخدام البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة

نؤكد أهمية استخدام النهج القائمة على البيانات والنهج القائمة على الأدلة، بما في ذلك تحليل مسارات الكبلات، ومخاطر الأخطار الطبيعية، والأنشطة والموارد البحرية، لتنمية قدرات الإصلاح، وتوجيه عملية صنع القرار، وإعطاء الأولوية للمجالات التي تتطلب تركيزاً إضافياً.

ومن خلال هذا الإعلان، نؤكد من جديد رؤيتنا المشتركة للتعاون والابتكار والاستدامة، مع تأكيد أن الكبلات البحرية ستظل تؤدي دوراً حيوياً في التوصيلية والتنمية على الصعيد العالمي.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ